

تحقيق

الجامعات الخاصة:
الربح قبل التعليم

معظم الجامعات في لبنان رفعت أقساطها. العائلات تعيش حالة من القلق وانعدام الأمان والاستقرار بما يتعلق بتعليم أبنائها. يفكر الطلاب وذوهم بكيفية الاستمرار في التعلم في الجامعات المنتسبين إليها بعدما ارتفعت أقساطها الى مستويات تفوق قدراتهم كثيراً، أما الطلاب الذين انتسبوا الى الجامعة هذا العام فقد اضطروا الى مفاضلات بين جامعات لم تكن هي المختارة في خطتهم

حسين مهدي

شهد العامان المنصرمان تحركات احتجاجية طلابية ضد رفع الأقساط في الجامعات الخاصة، أدخلت مفاهيم جديدة على قاموس الحراك الطلابي الحديث العهد، إلا أنها لم تستطع إجبار إدارات هذه الجامعة على تجميد الزيادات المتكررة على الأقساط الجامعية. البداية كانت في العام الدراسي الجامعي 2012، حيث قرر طلاب من الجامعة اللبنانية الأميركية البدء بتنفيذ اعتصامات وتحركات ضد قرار الإدارة بزيادة الأقساط حينها، إلا أن الحركة الاحتجاجية التي قادتها الحركة الطلابية البديلة لم تكبر، واقتصرت على عدد ضئيل من الطلاب الناشطين، لذلك أقرت الجامعة هذا العام زيادة تتراوح بين 2,5 و5%،

عدا عما زادت في العام السابق. أما الجامعة الأميركية، فتميز عامها بالتخبطات على الصعيد الإداري والكشف عن فساد متغلغل في الجامعة منذ عشرات السنين والهدر الذي وصل الى الملايين من الدولارات، وشهد عامها الدراسي طرد موظفين وسلسلة استقالات، آخرها استقالة رئيس الجامعة نفسه، بيتر دورمان. إلا أن كل ذلك لم يثن إدارة الجامعة عن رفع الأقساط 3% بالنسبة إلى الطلاب القدامى و5% بالنسبة إلى الطلاب الوافدين الجدد.

بدأ طلاب جامعة بيروت العربية، التي ارتفعت أقساطها بين 10 و15%، تحركاً ججولاً رفضاً لارتفاع الأقساط، وقد سبقهم طلاب جامعة الروح القدس الكسليك الذين نظموا اعتصامات عدة أمام مبنى إدارة الجامعة، عندما قررت الجامعة أن ترفع الأقساط بنسبة تتراوح بين 16 و21%. كما أن جامعة البلمند زادت 20 دولاراً عن كل رصيد في هذا العام، وحذت حذوها جامعة سيدة اللويزة.

تسليح التعليم

التعليم في لبنان يعتبر الأعلى في المنطقة بالمقارنة مع متوسط الرواتب والأجور، وبت تجاوزت تدريجاً قدرات الطبقة المتوسطة لينحصر شيئاً فشيئاً لدى الأسر الثرية، مع ما يعنيه ذلك من تهميش للطبقة الوسطى وحرمانها من امتياز قديم يسمح لها في اختيار ما يناسبها من تعليم. هذا ما خلص إليه الطلاب خلال حراكاتهم وإن قالوها بطرق مختلفة، وشعارات رفعوها بوجه إدارتهم التي أدارت لهم «الأذن الطرشاء». حراك الجامعة اللبنانية الأميركية،

رغم فشله في تحقيق أي من الأهداف التي رسمت له، إلا أن أبرز ما حملته من شعارات هو مقاومة «تسليح التعليم»، حينها طرد أربعة طلاب من الجامعة بتهمة «تعطيل عمل الصفوف»، وأصدرت مجموعة من

الاقساط الجامعية
بانت تتجاوز قدرات
الطبقة الوسطى

الأساتذة في الجامعة الأميركية في بيروت رسالة الى زملائهم في الجامعة اللبنانية الأميركية يستنكرون فيها ما حصل، ويدعون إدارة الجامعة الى وقف «تسليح التعليم». هؤلاء الأساتذة لم يلعبوا أي دور «علني» في معركة مواجهة رفع الأقساط في جامعتهم نفسها، وابتدأ الحراك برفع شعار رفض تسليح التعليم، وأضاف بعداً آخر يتعلق بمشاركة الطلاب في الحكم وصناعة القرار.

تسليح التعليم هو ببساطة تحويله الى مجرد سلعة تخضع لاقتصاد السوق، يستطيع البعض الحصول عليها، بينما يحجز البعض الآخر عن ذلك، وتعرض بذلك للغش كأي سلعة أخرى، والجامعات «العريقة» في لبنان وبعضها متهم بتسليح التعليم، أما الجامعات الأخرى فيوصف

البعض منها «بالدكاكين الجامعية»، أي أنها «متاجر» لتوزيع الشهادات.

تفادي حذّي التطرف

«مبدأ الزيادة على الأقساط لا مفر منه»، يشرح التربوي هنري العويط لـ«الأخبار»، لكنه يقول إن «على المؤسسات التعليمية الالتفات الى الضائقة الاقتصادية التي تمر به الأسر اللبنانية»، ويصر العويط على أن «الجامعات لا يجب أن تعتبر نفسها خارج إطار المسؤولية، لأن الطلبة وأولياءهم هم الطرف الأساس في المعادلة، والمبدأ الأساس الذي على الجامعات اعتماده هو الحس بالعدالة والتضامن الاجتماعي، وهذا من الأساسيات التي بنيت عليها مؤسسات التعليم العالي في العالم». «خطر التسليح موجود» والمدرسة والجامعة «متنن سوبر ماركت»،

تقرير

تئاتش كعكة التوظيف، في الضمان

هناك صراع معلن بين الالعيين المتحكمين في ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. عنوان الصراع الحالي هو رغبة البعض في تعيين 6 مدراء، فيما البعض الآخر يريد ان يناقش نظام المياومين ليتسنى تشغيل عدد من المستخدمين بالطرق الملتوية

محمد وهبة

لم تُعقد جلسة مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في الاسبوع الماضي بسبب عدم توقيع 5 أعضاء الدعوة الاستثنائية التي وجهت إلى المجلس للانعقاد، وفيما يبدو أن السبب يكمن في عدم قانونية الجلسة، يؤكد عدد من أعضاء مجلس الإدارة أن عدم التوقيع متصل بالخلافات الواقعة بين أجهزة الضمان الثلاثة (مجلس الإدارة والإدارة واللجنة الفنية) على ملفات التوظيف والتعيينات. الخلاف على التوظيف في الضمان ليس أمراً طارئاً. فقد شهد الصندوق

فقط، تبين أن الجلسة لن تُعقد بسبب عدم توقيع 5 أعضاء على الدعوة. فالقانون يفرض توقيع 5 أعضاء على الجلسة، وهو أمر يحصل في مطلع كل جلسة يدعو إليها مجلس الإدارة لا بل تحول إلى «غرف» يمارسه المجلس منذ سنوات عديدة. أما سبب عدم التوقيع، كما تبليغه رئيس الجلسة، نائب رئيس مجلس الإدارة غازي يحيى من الأعضاء الخمسة، الذين يفترض بهم التوقيع، فهو أنهم يريدون مناقشة نظام المياومين قبل أي أمر آخر. وفي المقابل، فإن المدير العام للصندوق محمد كركي وغازي يحيى كانا مصرين على أن يناقش موضوع

مفهوم قزي
المتصل ب«اللامركزية
في التوظيف»
بدأ يصبح واقعاً

تعيين 6 مدراء بسبب الشغور في مراكزهم لوقت طويل، إذ ليس هناك سوى 4 مدراء في مراكزهم، من أصل 12 مديرية في ملاك الضمان. طبعاً، لكل طرف رغباته في هذا الموضوع، فالأعضاء الذين امتنعوا عن توقيع دعوة الجلسة، ليسوا هم وحدهم في هذا الموقف، الذي يسانداهم فيه رئيس اللجنة الفنية سمير عون، وهم مصرّون على إقرار نظام للمياومين يتيح التوظيف في الضمان من خلال التعاقد، ظناً منهم أن سلطة الوصاية ستغطيهم في هذا المجال لتعبئة الشغور في بعض مكاتب الضمان ضمن مفهوم اللامركزية في التوظيف، الذي روج له وزير الوصاية سجعان قزي في أكثر من مناسبة.

أما الطرف المقابل، أي يحيى وكركي، فهما يعتقدان أن الإصرار على تعيين الشغور في مراكز المدراء، يحتل أولوية في الضمان، وإن كان يفترق إلى الإجماع السياسي، إلا أنه يعالج مشكلة الشغور التي أصبح عمرها أكثر من سنة.

هذه المشكلة تضاف إلى مشاكل توظيف من نوع آخر، فما يحصل حالياً سواء بالنسبة إلى مفهوم اللامركزية في التوظيف، أو لجهة نظام

المياومين، ليس سوى خط متصل بما حصل في بعض مباريات التوظيف الأخيرة، التي كانت «نظيفة» نسبياً، إلا أنها أفضت إلى الإخلال بالتوازن الطائفي بين الموظفين، وخصوصاً في الفئات الدنيا، وبالتالي لم يبق أمام السياسيين سوى التحكم في الفئات العليا، أي مدراء المديرية ورؤساء المصالح وغيرها من المراكز العليا في الصندوق.

وفي هذا الإطار، جاءت قصة مباريات رؤساء المصالح، ولم يفتح الباب إلا أمام 16 رئيس مصلحة، رغم أن حاجة الضمان تصل إلى 34 رئيس مصلحة، لكن بعض المتنفذين في الضمان تدخلوا ساعين إلى خرق أحد شروط المباريات المحصورة بموظفي الضمان، وهو الشرط الذي يتعلق بضرورة حصول الموظفين على إفاة عمل من إدارة الضمان تتيج لهم الاشتراك في المباريات. واللافت أن هؤلاء المتنفذين أنفسهم سعوا إلى الاستحصال على إفاة لبعض الموظفين المحسوبين عليهم الذين يعملون في الضمان بعقود خارجية وليسوا موظفين ضمن ملاك الضمان، أي إنهم موظفون لدى شركة تنجز أعمال المعلوماتية في الضمان، أو هم يعملون ضمن عقود